التسجيل الانتخابي في اليمن

ورشة العمل الإقليمية حول تسجيل الناخبين – الجامعة العربية

للفترة من 13-14 نوفمبر 2018

الاجـــــــــــندة

1. إلية التسجيل المتبعة.
2. عملية تحديث السجل الانتخابي.
3. طبيعة السجل الانتخابي.
4. الجهة المسؤولة عن السجل الانتخابي.
5. حجم وتركيبة السجل الانتخابي.
6. المراجع القانونية ذات الصلة.
7. أنواع التكنلوجيا الحديثة المستخدمة في التسجيل الانتخابي.
8. الاليات المستخدمة لضمان تسجيل شرائح المجتمع (المرأة , النازحين , المغتربون).
9. التحديات المستقبلية المصاحبة لعملية التسجيل.

اولا:- إلية التسجيل المتبعة

- التسجيل الانتخابي في اليمن تسجيل طوعي مكفول قانوناً ودستوراً لكل مواطن يمني بلغ السن القانونية 18 سنة شمسية واستوفى جميع الشروط الأخرى المتعلقة بعملية التسجيل الانتخابي ,ومن تحققت فيه الشروط يستطيع التوجه إلى اقرب مركز تسجيل انتخابي ضمن دائرته المحلية ويسجل بياناته في السجل الانتخابي كي يستطيع ممارسة حقه الانتخابي , واللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء مخولة قانونا ودستوريا بتسهيل عملية التسجيل لهم بما لا يتعارض مع أحكام القانون والدستور.
- **ملاحظة:** نقصد بأن التسجيل طوعي أي أن من يتخلف عن التسجيل لا يترتب عليه أي غرامات أو عقوبات قانونية.

ثانيا:- عملية تحديث السجل الانتخابي:

تتم عملية تحديث السجل الانتخابي قبل كل فعالية انتخابية بأربعة أشهر و كذلك نص القانون على ان تقوم اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بتحديث السجل الانتخابي كل سنتين لتسجيل والمعمول به هو التسجيل قبل كل فعالية انتخابية , وفي تعديلات قانون الانتخابات 2013 خولت اللجنة بترتيب وتنظيم عملية التحديث بما فيها المدد الزمنية.

ثالثاً:- طبيعة السجل الانتخابي:

تسجيل الناخبين تم من الصفر و يتم تحديثة كل سنتين لمدة شهر كامل و كذلك يتم تحديثة قبل البداء باي عملية انتخابية سواء كانت انتخابات رئاسية او نيابية او محلية لم يتم الاعماد على السجل المدني كمصدر لتحديث قاعدة البيانات نظراً لان السجل المدني لازال لم يغطي جميع السكان و بالاخص من بلغوا السن الانتخابي و كذلك الية التحديث للسجل المدني غير متوفرة و الية كحالات الوفاة و غيره بل هناك مواطنون يعيشون و يموتون لم يقيدوا في السجل المدني اضف الى ذلك ان بيانات الموطن الانتخابي و المهنة و غيره من البيانات المطلوبة للسجل الانتخابي غير متوفرة في قاعدة بيانات السجل المدني الحالي.

السجل الانتخابي سجل دائم لدى اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وهي المخلولة قانوناً ودستوراً بتجهيزه وتحديثه بشكل دوري وقبل كل فعالية انتخابية ويحتوي جميع البيانات اللازمة للعملية الانتخابية.

رابعاً:- الجهة المسئولة عن السجل الانتخابي:

اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء مخولة قانوناً ودستورا بتجهيز وتحديث السجل الانتخابي.

مادة (24) : تتولى اللجنة العليا للانتخابات الإدارة والإعداد والإشراف والرقابة على إجراء الانتخابات العامة والاستفتاء العام وتمارس إلى جانب اختصاصاتها المحددة في هذا القانون.

مادة (32) : أ- اللجنة العليا مستقلة مالياً وإدارياً وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتمارس كافة المهام والاختصاصات والصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون باستقلالية تامة وحيادية كاملة ،وتكون قراراتها علنية ،ولا يجوز بأي حال من الأحوال لأية جهة كانت التدخل في شئون وأعمال اللجنة العليا أو اختصاصاتها أو الحد من صلاحياتها.

خامساً :- حجم وتركيبة سجل الناخبين :

اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لديها سجلان :

-سجل انتخابي الكتروني بالقياسات الحيوية يحتوي إلى الآن على بيانات 18,820 مسجل تم تسجيلهم في الدائرة العاشرة كتسجيل اختبار للمنظومة الجديدة 2015.

-سجل انتخابي قديم يحتوي بيانات 10.243.000 على أخر عملية تحديث تمت عليه في عام 2008, يشمل هذا السجل البيانات الديموغرافية وصور فوتوغرافية شخصية لكل مسجل تم تحويل هذه الصور الكترونياً وتم ربطها لاحقاً ببيانات المسجل الديموغرافية.

خامساً :- حجم وتركيبة سجل الناخبين :

إحصائية متوقعة بعدد المصوتين حتى الانتخابات الرئاسية المبكرة 2012

م	البند	إحصائية عدد المصوتين المتوقعين
1	الناخبون المتواجدون في مراكزهم الانتخابية بحسب السجل الانتخابي	10,243,364
2	الناخبون خارج مراكزهم الانتخابية بحسب السجل الانتخابي	366,000
3	الناخبون بحسب مفوضية الناخبين	1,500,000
4	الناخبون الذين بلغوا السن القانونية ولم تقيد بياناتهم في سجلات الناخبين	2,250,000
	الإجمالي	1,435,9000

إحصائيات سكانية حتى 2013 بحسب الإحصاء لوزارة الصحة

م	اجمالي عدد السكان حتى 2013	عدد السكان ذكور	عدد السكان اناث
1	25,234,000	12,844,000	12,390,000

خامساً :- حجم وتركيبة سجل الناخبين :

هو السجل الذي انشئته اللجنة العليا للانتخابات من مذ مطلع 2001 و قد تم تطوير النظام داخليا عبر فريق اللجنة الفني يحتوي السجل الالكتروني الحالي على 10 مليون مسجل تحديات السجل الانتخابي الحالي:

طريقة التسجيل و تجميع البيانات في الميدان يدوية و تصاحب هذه العملية التأخير في جمع البيانات و تلف و ضياع و عدم و ضوح بعض البيانات التي تم تسجيلها في الميدان حالها حال طرق جمع البيانات يدوياً.

طريقة ادخال هذ البيانات و ارشفتها الكترونيا ايضاً عملية معقدة حيث يتم طباعة جميع بيانات السجل المجمعه في الميدان و ادخال جميع بيانات المسجل الديموغرافية و اثناء هذه المرحلة يتم عملية اعادة تصوير صور المسجل من على دفتر التسجل و قصها و ارشفتها في مجلدات تحمل نفس رقم الشخص المسجل بعد ذلك يتم ربط هذه البيانات الديموغرافية و الصور في النظام.

النظام الحالي نظام واجهات اورلاكل و قاعدة بيانات اوراكل.

النظام مبني بطريقة بدائية حيث انه كان يضاف واجهات و تقارير و مكتنات للنظام كلما ظهرت مشكلة و طريقة بناء و تصميم النظام غير معيارية.

الية تحديث البيانات في السجل تتم بنفس الالية

هو السجل الذي انشئته اللجنة العليا للانتخابات مع نهاية 2013 و هو سجل الكتروني يعتمد البيانات الحيوية (بصمة الاصابع العشر , بصمة الوجه) تم انشاء هذا السجل من اجل تجاوز جميع التحديات التي كانت تصاحب السجل الانتخابي السابق كتوافق بين القوى السياسية في اليمن على انشاء سجل الكتروني انتخابي يضمن الشفافية و دقة البيانات و يكون اساس لسجل مدني الكتروني في اليمن.

المشروع الان في طور الفحوصات النهائية و الموائمة لانظمة و فق متطلبات اللجنة يحتوي السجل الانتخابي حوالي 18820 مسجل و هم من تم تسجيلهم في احد الدوائر الانتخابية كاختبار لجودة المشروع.

سادساً :- المراجع القانونية ذات الصلة بالتسجيل الانتخابي :

- قانون الانتخابات
- اللوائح والأدلة الإجرائية والفنية الخاصة باللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء

سابعاً :- أنواع التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في التسجيل الانتخابي :

الحالة الأولى:

في السجل الانتخابي القديم الذي يحوي بيانات حوالي 10 مليون مواطن يمني عملية التسجيل يدوية بما فيها التقاط صور شخصية فورية للمسجل وبعد انتهاء فترة التسجيل يتم تفريغ هذه البيانات في قواعد بيانات مركزية وربطها بالصور الشخصية التي تم تحويلها الكترونياً من خلال عملية إسكان للصور وتنسيقها من حيث الاقتصاص المناسب وربطها برقم التسجيل ومن ثم ربط الصور ببيانات المسجل في جداول قاعدة البيانات يغلب عليها العمل اليدوي في التسجيل وفي عملية تفريغ البيانات محاضر التسجيل الكترونياً.

الحالة الثانية :

السجل الانتخابي الالكتروني (Biomatric Voter Registration) الجديد هذا السجل تم تجهيزه بأحدث تقنيات التسجيل الانتخابي حيث يتم تسجيل بيانات المسجل الكترونيا في حينه واخذ بياناته الحيوية بصماته العشر وبصمة الوجه و يوجد في النظام تكنولوجيا متقدمة في التحقق من البيانات وفي تشفير وفك تشفير هذه البيانات كما أن عملية التسجيل يتم فيها التحقق من جميع البيانات المدخلة في حينه كما أن عملية التسجيل توثق ورقيا في استمارات تسجيل مطبوعة بعلامات أمنية متقدمة وبأرقام تسجيل فريدة لا تتكرر بنيت بخوارزميات معقدة.

ثامناً :- الآليات المستخدمة لضمان تسجيل المرأة :

اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء مخولة قانوناً و دستوراً باتخاذ كافة التدابير و الاجرأت اللازمة لضمان تسهيل عملية التسجيل للمواطنين اليمين باختلاف حالاتهم و هي تعمل ما بوسعها لضمان ذلك فعلى سبيل المثال:

أولا: تسجيل المرأة

تقوم اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء باتخاذ جميع التدابير الضامنة لتسجيل المرأة منها:

-عمل مراكز تسجيل انتخابي خاص بالمرأة.

-تشكيل لجان تسجيل نسائية.

-عمل حملات توعية خاصة بالنساء.

-مراعاة الأوقات المناسبة للتسجيل للمرأة خصوصاً في الأرياف لضمان تسجيلهم.

-التنسيق مع منضمات المجتمع المدني والأحزاب وخطباء المساجد من اجل المشاركة في توعية النساء بضرورة تسجيل بياناتهم في السجل الانتخابي كحق كفله القانون والدستور لها.

-الحرص على اختيار أعضاء لجان التسجيل ما أمكن من المنطقة الجغرافية الدائرة الانتخابية المحلية نفسها لضمان مشاركة أوسع.

ثامناً :- الآليات المستخدمة لضمان تسجيل النازحين:

اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء مخولة قانوناً و دستوراً باتخاذ كافة التدابير و الاجرأت اللازمة لضمان تسهيل عملية التسجيل للمواطنين اليمين باختلاف حالاتهم و هي تعمل ما بوسعها لضمان ذلك فعلى سبيل المثال:

ثانياً : تسجيل النازحين

تقوم اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء باتخاذ جميع التدابير الضامنة لتسجيل النازحين بما يراعي ظروفهم وبالتنسيق مع الجهات المختصة ومن هذه التدابير:

-تجهيز مراكز تسجيل خاصة بالنازحين في أماكن تواجدهم مثل المخيمات و المناطق الذين يتواجدون فيها.

-تشكيل لجان خاصة مدربة للتعامل مع أوضاع النازحين وظروفهم.

-التنسيق مع الجهات المختصة ذات العلاقة بالنازحين.

-عمل حملات توعية خاصة وموجه للنازحين.

-التنسيق مع منظمات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال لأجل التوعية والمساعدة في تسجيل النازحين.

ثامناً :- الآليات المستخدمة لضمان تسجيل المغتربون:

ثالثاً : تصويت المغتربين في الانتخابات الرئاسية والاستفتاء

تقوم اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء باتخاذ جميع التدابير الضامنة لتصويت المواطنين اليمنيين في الخارج بما يراعي ظروفهم وبالتنسيق مع الجهات المختصة من سفارات وقنصليات وذلك فقط التصويت في الانتخابات الرئاسية والاستفتاء ومن هذه التدابير:

- التنسيق مع الجهات المختصة من وزارة الخارجية والسفارات والقنصليات لأجل ترتيب أجرأت التصويت والاقتراع.
- تسجيل بيانات المواطنين اليمنيين المغتربين في القنصليات لمن سجل بياناته في السجل الانتخابي ولديه بطاقة انتخابية.
- عمل حملات توعية موجهه للمغتربين لحثهم على المشاركة في حقهم القانوني والدستوري من خلال التصويت في الانتخابات الرئاسية او الاستفتاء.
- تجهيز مراكز تصويت في السفارات والقنصليات بناء على عدد المسجلين وبلوغهم النصاب القانوني وضمان عمل أجرأت التصويت تراعي ظروفهم وبما يسهاهم في مشاركة أوسع بما لا يتعارض مع الدستور والقانون.

مادة 6 :

أ-يجوز في الانتخابات الرئاسية والاستفتاء العام لكل يمني مسجل أسمه في جدول الناخبين بإحدى دوائر الجمهورية وحاملاً البطاقة الانتخابية التصويت في أي سفارة أو قنصلية يمنية في الخارج ،وعلى اللجنة العليا للانتخابات أن ترتب الإجراءات التي تكفل لهم حق التصويت وبحسب ظروف كل بلد.

ب-لا يجوز إجراء أي انتخاب في أي سفارة أو قنصلية ما لم يكن نصاب الناخبين المتواجدين المسجلين في جدول الناخبين الحاملين للبطاقة الانتخابية لا يقل عن خمسمائة ناخب.

تاسعاً :- التحديات الرئيسية فيما يتعلق بسجل الناخبين:

هناك العديد من لتحديات الفنية والأمنية واللوجستية المصاحبة لعملية التسجيل الانتخابي ويقع على اللجنة مسؤولية تجاوزها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية والمنظمات الداعمة والتخطيط المسبق لتجاوزها

-التحديات الأمنية المصاحبة لتامين وصول تجهيزات التسجيل ولجان التسجيل.

-التحديات الفنية و الامنية المتعلقة بنقل البيانات من الميدان الى قاعدة البيانات المركزية.

-صعوبة الحصول على بيانات حيوية بجودة عالية في المناطق الريفية .

-صعوبة تسجيل بعض البيانات الديموغرافية نتيجة الموروث الاجتماعي و عدم و جود وثائق اثبات هوية عند عملية التسجيل.

-تحديات متعلقة بالوقت المحدد لهذه الفعاليات و التي عادة ما يكون ضيق.

-تحديات فنية اخرى متعلقة بتوفير البنية التحتية المناسبة لتشغيل عملية التسجيل.

-تحديات تأمين السجل و عمل نسخ احتياطية.

-تحديات فنية متعلقة باستدامة عمل السجل وتوسعة و تطوير السجل.

شكراً على استماعكم